دراسة تقييمية لبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية

د بن حمو عبدالله، زيتوني صابرين
أستاذ محاضر صنف "ب طالبة دكتوراه
جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم.

ملخص:
شهد العالم في السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا وتحولات متسارعة لها أبعاد سياسية و اقتصادية واجتماعية و ثقافية حتم على الأنظمة الاقتصادية إجراء تغييرات في سياستها المنتهجة و في اقتصادها ككل، و كان الاتجاه الجديد في تنمية الاقتصاديات الحديثة هو الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و التركيز على دورها في إحداث النمو وتحقيق التنمية وذلك لخصائصها المميزة و التي تمكنها من التأقلم بسرعة مع تغيرات المحيط الاقتصادي. رغم التقدم الملحوظ في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (معدل النمو في تزايد) ، إلا إن دورة حياة هاته الأخيرة تواجه ثقل الإجراءات و حواجز تعيق أداءها، أهمها المنافسة الشرسة من طرف الشركات الأجنبية، لذا سعت الدولة الجزائرية إلى انتهاج عدة برامج تأهيلية وطنية و أجنبية في إطار الشراكة الأجنبية و التي تعد منفذا وفرصة هامة، كما تمكنها من تحسين مكانتها و تعزيز تنافسيتها نظرا للامتيازات العديدة التي تقدمها خاصة في مجال نقل المهارات و التجارب التسييرية.

الكلمات المفتاحيه: الشراكة الأجنبية، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، التنافسية، التأهيل.

Abstract :
The world has seen in recent years a remarkable development and rapid transformations have political dimensions, economic, social and cultural necessitated the economic systems to make changes in policy made known and the economy as a whole, and it was a new trend in modern economies, the development is to rely on SMEs and focus for its role in bringing about growth and development and that distinctive characteristics which enable them to adapt quickly to changes in the economic environment. Despite the remarkable progress in the census of small enterprises and the Algerian medium (growth rate is on the rise), but the latter these circumstances the life cycle of facing the weight of the procedures and barriers that impede their performance, the most important of the fierce competition by foreign companies, so the Algerian state has sought to pursue a number of rehabilitation and national programs and foreign under foreign partnership, which is an important outlet and an opportunity, and enable it to improve its position and strengthen its

competitiveness given the many privileges offered by a private in the transfer of skills and the managerial experience.
Key words: Foreign partnership, Small and Medium Enterprises, Competitiveness, Qualification.

مقدمة:

إن كل هذه التطورات الراهنة التي تميز بها الاقتصاد العالمي و الجزائري باتت تمثل تحد كبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، هذا لما واجهته من منافسة شديدة للشركات الأجنبية خاصة الأوروبية منها داخل إقليمها، لذا فقد أضحى من الضروري النهوض بهاته المؤسسات من خلال تطويرها و توفير مختلف الوسائل الملائمة لمواجهة المنافسة الشديدة و اكتساب مزايا و قدرات تنافسية لزيادة حصصها السوقية والإنتاجية،

فلقد أصبح هذا القطاع يشكل إحدى الأولويات التي أعطتها الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة خصوصا في ظل التغيرات التي يعرفها الاقتصاد الوطني، و ذلك نظرا لأهميتها فلقد عمدت الحكومة إلى بناء سياسة متكاملة للحفاظ عليها و تطويرها، و هذا من خلال تبنيها لبرامج خاصة لتأهيل و تطوير هذا النوع من المؤسسات، كما أنها قد استفادت من برامج دعم تأهيلية لهذا القطاع في إطار الشراكة المبرمة مع الاتحاد الأوروبي و التعاون الدولي،

و تبعا لما سبق تبرز إمكانية تحديد مشكلة البحث من خلال التساؤل التالي:

هل ساهمت فعلا برامج التأهيل المتبناة في تحسين و تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ؟

كما يمكن إضافة بعض التساؤلات الفرعية المكملة للتساؤل الرئيسي:

- ما هو واقع سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ؟
- هل توجد برامج وطنية تعمل على ترقية تنافسية و تأهيل المؤسسات الجزائرية؟

قصد الإجابة على الأسئلة السابقة سننطلق من الفرضيات التالية :

- تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مساهمة ضئيلة في الاقتصاد الجزائري.

- تساهم برامج التأهيل في رفع تنافسية المؤسسة من خلال اكتسابها لمؤشرات و معايير تضمن لها استمرارية وبقاء مكانتها في الأسواق المحلية و العالمية.

إن الهدف من هذه الدراسة يكمن في النقاط التالية:

- الإجابة على التساؤلات و دراسة الفروض المقدمة لإثبات صحتها أو نفيها.
- الوقوف على واقع التأهيل ومختلف برامجه و مدى تطبيقها في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، بغرض زيادة تنافسيتها و الولوج إلى الأسواق الدولية.

I- البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

1- الهدف من إطلاق برامج التأهيل

من خلال سعي الدولة الجزائرية لتأهيل مؤسساتها بادرت بإطلاق ثلاث برامج أساسية، برامج تأهيلية يمكن أن تساهم في النمو الاقتصادي، وفي خلق مناصب الشغل، وتدعيم تنافسية المؤسسات حيث كان البرنامج الأول خاص بتأهيل المؤسسات الصناعية، وكان تحت إشراف وزارة الصناعة، هذا البرنامج موجه لدعم و تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية العمومية و الخاصة وجعلها في مستوى المؤسسات الصناعية الأجنبية، أما البرنامج الثاني فهو يخص التعاون الجزائري - الأوروبي لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (في إطار برنامج (MEDA) تحت إشراف وزارة الصناعة و المناجم و بالشراكة مع الإتحاد الأوروبي، بينما كان البرنامج الأخير تحت عنوان البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي أشرفت عليه وزارة الصناعة والمناجم، ولهذه البرامج أبعادا ثلاثة كما يبينه المخطط الآتي:

الشكل رقم (1): مخطط يوضح الأبعاد الثلاثة لبرامج التأهيل

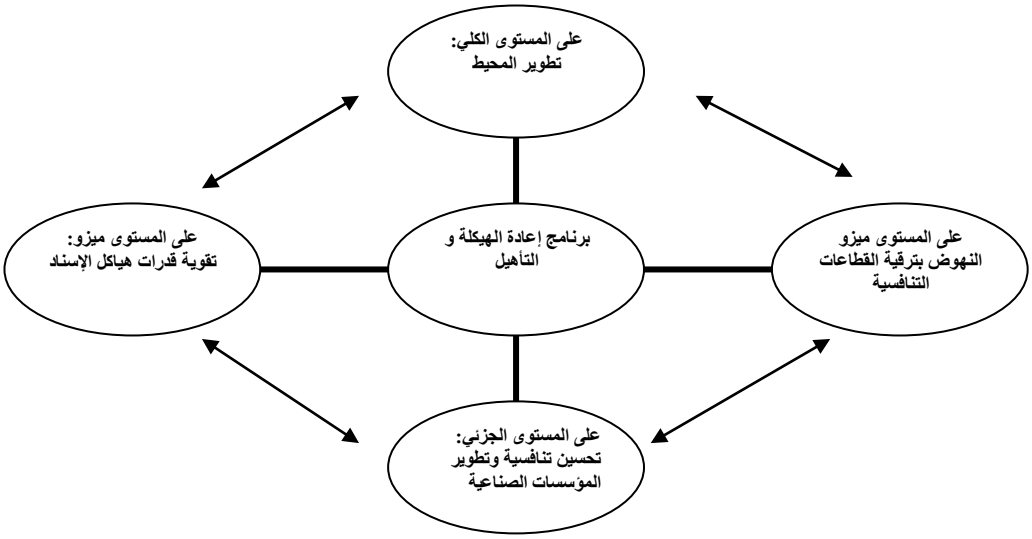

Source : Document MIR, Publier dans L'hebdomadaire LIBERTE ECONOMIQUE,N°215 Du 19 au 25 mars 2003, p 10.

2- برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية

1-2 التعرف بالبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية

أطلقت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة سابقا في الجزائر، برنامجا لتأهيل المؤسسات الصناعية، حيث يسعى إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية والعمومية منها أو الخاصة، والمؤسسات الصغيرة أو المتوسطة و الكبيرة،

تعرفه الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME على أنه "عملية مستمرة ومتواصلة من التدريب، الأفكار، المعلومات ومعرفة الوضعيات الحديثة والمبتكرة. كما تعرفه كذلك على أنه مجموعة من التدابير والإجراءات المساهمة في تقوية تنافسية المؤسسات بهدف تسريع النمو وخلق مناصب الشغل"[1]

[1] ANDPME, **Programme National de Mise à Niveau des Petites et Moyenne Entreprise: présentation du programme**, P.3

يندرج برنامج تأهيل المؤسسات في إطار عملية شاملة لترقية التنافسية الصناعية، التي تركز على تحسين أداء المؤسسات الصناعية و تأهيل محيطها المباشر و ذلك بمساندة الدولة للمؤسسات القادرة على تحسين أدائها و الرفع من كفاءتها من أجل اكتساب قدر من التنافسية يقترب أو يصل إلى المستوى الدولي، ويتم تنفيذ هذا البرنامج من طرف هيئات تشرف على ذلك .[1]

تتجلى أهداف برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية من خلال النقاط الأساسية التالية :[2]

- عصرنة المحيط الصناعي،
- تطوير وترقية الصناعات القادرة على المنافسة،
- تدعيم قدرات هيئات الدعم،
- تحسين القدرة التنافسية و تطوير المؤسسات الصناعية.

1- التطبيق العملي لخطة التأهيل: بعد أن يتم قبول ملف المؤسسة الراغبة في المساعدات المالية، و إمضائها على الاتفاقية، تأتي مرحلة التطبيق العملي للخطة و التي تعتمد على المنح المالية المقدمة من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية، على النحو التالي:[3]

---

[1] منى مسغوني، **نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الباحث، عدد 10 ، جامعة، قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر 2011، ص. 130 .

[2] عروب رتيبة، ربحي كريمة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية. يومي 17و18 أفريل2006، ص 724.

[3] Manuel Des Procédures, **nouveau dispositif, Fonds de Promotion de la Compétitivité Industrielle**, Ministère de l'Industrie. Pp 06-07.

* **الدراسة الإجمالية (العامة):** و يعنى بها الدراسة المقدمة من قبل المؤسسة و التي تحتوي على التشخيص الاستراتيجي الإجمالي و مخطط التأهيل، فهي تشمل المساعدات المالية المتعلقة بالاستثمارات المادية و الغير مادية، وتحقق في أجل أقصاه ثمانية أسابيع، ويقوم بهذه الدراسة مكتب دراسات تختاره المؤسسة بكل حرية.

** **الدراسة المخففة:** وهي الدراسة المقدمة من قبل المؤسسة، تحضر في فترة زمنية قصيرة حيث يقتصر برنامج التأهيل على المساعدات غير المادية فقط (تكوين، دراسات، مساعدات تقنية، برمجيات...الخ)، وتتم في أجل أقصاه أربعة أسابيع.

– **المساعدات المالية المتعلقة بتكاليف الدراسة:** بحيث تدفع 80% من تكلفة الدراسة الإستراتيجية (المدققة أو المخففة) أي في حدود:

- 150000 دج في الحالة الأولى(الدراسة الإجمالية)*.
- 750000 دج في الحالة الثانية (الدراسة المخففة)**.

– **المساعدات المالية المتعلقة بالاستثمارات المادية و اللامادية:** يقوم صندوق الترقية التنافسية بتقديم 30 % كتسبيقات من إجمالي مبلغ المساعدات المتفق عليها أثناء إمضاء العقد، و هذا من أجل تعجيل ووضع مخطط التأهيل.

– **المساعدات المالية المقدمة للاستمارات المادية و غير المادية:** سواءا كانت الدراسة عامة أو مخففة فإن المساعدات الممنوحة المقدمة من قبل صندوق ترقية التنافسية الصناعية تمثل 80 %من تكلفة الدراسة و يقوم الصندوق بدفعها مباشرة لمكتب الدراسات، أما المؤسسة فإنها لا تدفع إلا نسبة 20% من نسبة الدراسة.

2- **المتابعة و مراقبة دفع المنح المالية:** تتم متابعة البرنامج من خلال استعمال المساعدات المالية الممنوحة في إطار البرنامج، كما يجب على الأمانة التقنية أن تقوم بالمتابعة و المراقبة الميدانية لانجاز الاستثمارات و مراقبة الوثائق و المستندات و الفواتير التي تثبت صحة العمليات و نسبة تطور هاته الاستثمارات.

3- **النتائج النهائية للبرنامج:** منذ انطلاق برنامج التأهيل الصناعي سنة 2001 و إلى غاية 30 جوان 2011، أين توقفت الوزارة عن استقبال الملفات و تكفل الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعملية تأهيل هذا النوع من المؤسسات، من خلال برنامج جديد أطلقته سنتطرق إليه فيما بعد، فقد تمثلت حصيلته النهائية فيما يلي:[1]

أ-مرحلة التشخيص الاستراتيجي: يمكننا توضيح حصيلة هذه المرحلة من خلال الجدول الموالي:

[1] **Etat des lieux et perspectives des mise a niveau des entreprises industrielles,** Ministère de l'industrie et de la promotion des investissements, Algérie, juin 2011,P P 02,03.

الجدول (1): حصيلة مرحلة التشخيص الاستراتيجي

طلبات المؤسسة	العدد الإجمالي	المؤسسات العمومية	المؤسسات الخاصة
الطلبات المتلقاة	499	254	245
الطلبات المعالجة	491	254	237
الطلبات المقبولة	355	168	187
الطلبات المرفوضة	136	86	50

Source : Etat des lieux et perspectives des mise a niveau des entreprises industrielles, Ministère de l'industrie et de la promotion des investissements, Algérie, juin 2011, P 02.

لقد قدمت 499 مؤسسة طلب الانخراط في البرنامج 254 مؤسسة عمومية، و 245 مؤسسة خاصة، أين تم معالجة 491 مؤسسة و بقيت 08 مؤسسات في طور المعالج، فتم قبول 168 مؤسسة عمومية من أصل 254 طلب، و187 مؤسسة خاصة من أصل 245 طلب، ويعود السبب الرئيسي لرفض طلبات العديد من المؤسسات إلى وضعيتها المالية، أين تعاني من إختلالات مالية تجعلها غير معنية بالاستفادة من برنامج التأهيل.

ب-مرحلة تنفيذ مخطط التأهيل:

من خلال الجدول الموالي يمكننا ملاحظة النتائج المتعلقة بمرحلة تنفيذ المخطط

الجدول (2): حصيلة مرحلة تنفيذ مخطط التأهيل

وضعية الملفات	المجموع	المؤسسات العامة	المؤسسات الخاصة	ملاحظات
الملفات المقدمة	205	107	98	بقيت مؤسسة واحدة قيد الانتظار
الملفات المعالجة	204	107	97	تم قبول 199 مؤسسة للاستفادة من مساعدات صندوق ترقية التنافسية الصناعية و تم رفض 05 طلبات.
المؤسسات المستفيدة	199	102	97	استفادت 175 مؤسسة من مخطط التأهيل بينما اقتصرت 24 مؤسسة على الدراسة التشخيصية فقط.

Source: Etat lieux et perspectives de la mise à niveau des entreprises industrielles, op,cit,p02

فيما يتعلق بتنفيذ برنامج التأهيل فقد تم قبول 199 مؤسسة، منها 102 مؤسسة عمومية و 97 مؤسسة خاصة للاستفادة من المساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية من إجمالي 204 مؤسسة، و يمكننا تفسير العدد القليل من المؤسسات المعروضة (355مؤسسة) مقارنة بالملفات المقبولة إلى قصر آجال التسجيل و إتمام الملفات من طرف المؤسسات، إضافة إلى التأخيرات المسجلة في معالجة طلبات الحصول على القروض من طرف البنوك، ومن هذه المؤسسات المقبولة و هي 199 مؤسسة فقد استفادت 175 مؤسسة من كافة عمليات التأهيل بينما اقتصرت 24 مؤسسة على الدراسة التشخيصية فقط.

وعلى العموم نلاحظ أن النتائج المتحصل عليها تبرر أن عمليات التأهيل لم تتقدم بشكل قوي وذلك لبعض العراقيل والشروط التي حالت دون ذلك، كالشروط الواجب توفرها في المؤسسة للاستفادة من برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية، وبالتالي الاستفادة من مساعدات صندوق ترقية التنافسية الصناعية.

3-البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

شرعت الجزائر في عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتطبيق برنامج أعد خصيصا من طرف الوزارة المكلفة بالقطاع، حيث يندرج هذا البرنامج ضمن الأحكام الواردة في القانون رقم01 -18، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 متضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة . لاسيما المادة 18 منه، التي تنص على ما يلي: " في إطار تأهيل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، الوزارة المكلفة لقطاع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تقوم بإعداد برامج تأهيل مناسبة بغية تحسين تنافسية المؤسسات، و هذا بهدف ترقية المنتوج الوطني ليتوافق مع المعايير الدولية[1] ."

يتمثل البرنامج في مجموعة من إجراءات الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تشغل أقل من 20 عاملا، مع إجراءات دعم المحيط المباشر لها لمعالجة المشاكل و

[1] ابتسام بوشريط ، آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير2010/2009، ص 51.

الصعوبات التي تواجهها سواءا تلك النابعة من داخلها نتيجة لضعف تسيير وظائف المؤسسة لقلة الكفاءات، أو تلك الناتجة عن المحيط والتي تتمثل في العراقيل الإدارية، المالية، الجبائية، الخدماتية ... الخ.

و تجدر الإشارة إلى أن عملية التأهيل التي جاء بها البرنامج تخص المؤسسات التي تمتلك إمكانيات معتبرة تساعد على النمو و اكتساب حصة في الأسواق المحلية أو الإقليمية .

1-3 أهداف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تتمثل أهداف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في:

- قيادة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بهدف السماح لها بتحسين تنافسيتها، و تحقيق المعايير الدولية للتنظيم والتسيير لغرض تقوية تنميتها المستقبلية؛
- جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على التحكم في التطورات والتقنيات والأسواق و التنافسية على مستوى الجودة، السعر و الابتكار؛[1]
- تحسين التمويل من حيث التنظيم و حجم القروض؛
- ترقية رأس المال البشري بواسطة التكوين المستمر.
- إزالة العقبات التي تعترض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،
- تحديد ووضع مخطط أعمال لتطوير تنافسية المؤسسات الجزائرية الصغيرة و المتوسطة،[2]
- تحسين قدرتها التنافسية على مستوى السعر، النوعية، الإبداع من خلال اعتماد أحدث الطرق في مجال التسيير و الإدارة، و الالتزام بالمواصفات و المقاييس الدولية المتعلقة بالنوعية

وينتظر من هذا البرنامج أن يحقق تنمية (اجتماعية – اقتصادية) مستدامة على المستوى المحلى والجهوي بواسطة نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات قدرة تنافسية في سوق مفتوح، وإنشاء قيم مضافة جديد، وتوفير مناصب شغل دائمة، وتطوير الصادرات خارج

[1] **Accord d'association entre l'Algérie et l'Union Européenne (ce que vous devez savoir),** Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, Algérie, octobre 2005, p 34.

[2] **Etude de faisabilité du prigramme national de mise a niveau de la PME**, Op cit P 05.

المحروقات، والتقليل من الضعف التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتقليل من حدة الاقتصاد غير الرسمي.

2-3 محاور البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إجراءات تطبيقه

3-2-1 محاور البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

يشمل البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أربعة محاور أو جوانب رئيسية هي كما يلي [1]:

1-المحور القطاعي:

من خلال تحليل قطاع النشاط الذي تنتمي إليه المؤسسة المعنية بالتأهيل، و من ذلك من خلال انجاز دراسات لتحديد خصوصيات فروع النشاط، من أجل تقييم القدرات المتوفرة عن طريق [2]:

- انجاز دراسات عن فروع النشاطات .
- إعداد دراسات حول التموقع الاستراتيجي لفروع النشاطات .
- وضع خطة عملية خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كل قطاع .
- وضع خطة عملية خاصة بتأهيل محيط كل فرع نشاط.

2-المحور الإقليمي:

توحيد المعايير و المقاييس للولايات، عن طريق القيام بتحاليل و دراسات شاملة بغية التعرف على خصوصيات نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب كل ولاية للعمل على ترقيتها، و ذلك انطلاقا من [3]:

- تحديد وضع قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب كل ولاية، من استنتاج نقاط القوة و الضعف و تحديد الإمكانيات المتاحة و غير المستغلة.

[1] Agence nationale de développement de la PME, **programme national de Mise à Niveau des petites et moyennes entreprises : présentation du programme**, 2007, p6.

[2] Ministère dr la petite et moyenne Entreprise et de l'artisanat, Alger, Avril 2006, date de consultation 12/03/2013, p 36.

[3] Ibid,p 37.

- تحديد النشاطات ذات القدرات العالية للنمو و التصدير و تطوير الانسجام الداخلي بين القطاعات ، - وضع مخطط لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب كل ولاية .

3-تعزيز قدرات قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التحاور مع الدولة:

حيث يطور البرنامج قدرات التوجيه الإستراتيجي و الإشراف و المتمثلة في خدمات الوزارة و الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من أجل تسهيل تنفيذ إستراتيجية وطنية متناسقة و دائمة و ذلك من خلال:

- نظام متابعة منسق بهدف قياس الأداء و تأثير عمليات الدعم؛
- التكوين للأفراد التقنيين؛
- المساعدة التقنية الدولية المكلفة بتحويل أحسن الإجراءات الدولية فيما يتعلق بدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

3-3 نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

من خلال الوثائق المقدمة من قبل الوكالة الوطنية و التي تبين نتائج تطور البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حتى تاريخ 2016/06/30، كانت النتائج كالتالي:

استقبلت الوكالة 807 تقرير مشخص مع مخططات التأهيل من قبل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الراغبة للاستفادة من البرنامج و التي وضعت على مستوى الوكالة و التقارير كانت موزعة كالتالي:

- 768 تقرير معالج من قبل الوكالة و لجنة المعاينة و تم المصادقة عليه.
- 39 تقرير في إطار المعالجة و المعاينة.

و الجدول الموالي يبين وضعية التقارير الواردة للوكالة .

الجدول (3) وضعية التقارير المستقبلة

عدد التقارير الواردة	807	٪100
عدد التقارير المعالجة	768	94.80
عدد التقارير في إطار المعاينة و المعالجة	39	5.20

Source: Agence Nationale de Développement des Petite et Moyenne Entreprise,ATOUSPME, **présentation et plan D'action de l'ANDPME,** juin 2016,p 6.

فمن بين 768 تقرير التي عوينت من قبل اللجنة المتخصصة تم:

- المصادقة على 646 تقرير.
- 122 تقرير تم رفضه و ذلك لان الملفات لم تستجب للشروط الموضوعة و كانت ناقصة.

و في الجدول الموالي سنلاحظ عدد التقارير المقبولة حسب حجم المؤسسة.

الجدول (4) عدد التقارير المقبولة حسب حجم المؤسسة

نوع المؤسسة	عدد التقارير	النسبة ٪
مؤسسة صغيرة	178	27.63
مؤسسة متوسطة	364	56.52
مؤسسة صغيرة جدا	102	15.83
المجموع	644	٪100

Source: Agence Nationale de Développement des Petite et Moyenne Entreprise,ATOUSPME, **présentation et plan D'action de l'ANDPME**, juin 2016,p 6.

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسات المتوسطة الحجم كان لها حظ أوفر في الاستفادة من البرنامج و هذا بنسبة 52،56% من مجموع التقارير المدروسة و المقبولة، تليها المؤسسات الصغيرة بنسبة 63،27% ،ثم و في الأخير المؤسسات الصغيرة جدا بنسبة 83،15%.

و في الجدول الموالي سنلاحظ توزع التقارير المشخصة و المقبولة من قبل الوكالة حسب قطاعات الإنتاج:

الجدول (5): التقارير المشخصة و المقبولة من قبل الوكالة حسب قطاعات الإنتاج لكل مؤسسة

قطاع الإنتاج	التقارير المشخصة الواردة مع مخططات التأهيل	التقارير المعالجة و المقبولة من قبل الوكالة	النسبة %
المواد الغذائية	37	31	4.81
الصناعة	164	133	20.65
البناء و الأشغال العمومية	488	387	60.09
الصيد	2	0	0
السياحة و الفندقة	17	14	2.17
الخدمات	79	62	9.62
النقل	20	17	2.63
المجموع	807	644	100

Source: Agence Nationale de Développement des Petite et Moyenne Entreprise, ATOUS PME, **présentation et plan D'action de l'ANDPME**, juin 2016,p 7.

من خلال الجدول الموالي نلاحظ أن الحصص توزعت على المؤسسات بحيث استولى قطاع البناء و الأشغال العمومية على حصة الأسد بنسبة 60.09 من التقارير الواردة، يليه قطاع الصناعة بنسبة 20.65 ٪ ثم قطاع الخدمات بنسبة 9.62 ٪ ، ثم قطاع المواد الغذائية بنسبة 4.81٪ ،ثم قطاع النقل بنسبة 2.63٪، ثم قطاع السياحة و الفندقة بنسبة 2.17٪، و في الأخير قطار الصيد و الذي لم يستفد من هذا البرنامج.

II- برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في إطار التعاون الدولي

إن برنامج التأهيل في الجزائر يشهد تأخرا كبيرا وهذا راجع إلى ضعف القطاع الإنتاجي المبني أساسا على قطاع المحروقات، حيث اكبر نسبة من الاستثمارات الأجنبية في هذا المجال، فلا يوجد هناك تنوع في مصادر جذب المستثمرين الأجانب مما يبقي الجزائر بلد ريعي معتمد كلية على قطاع المحروقات ، إلا أن الجزائر قد استفادت من مجموعة من برامج الدعم في إطار الشراكة الأجنبية، تعمل على تأهيل مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة حتى تمكنها من المنافسة على المستوى الدولي، وهذا ما سيتم التطرق إليه فيما يلي:

1- تقديم برنامج التعاون الأورو- جزائري لدعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ED/PME (ميدا) :

يعتبر برنامج ميدا الأداة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، قصد إنشاء منطقة التبادل الحر بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و دول البحر الأبيض المتوسط[1] لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وقد جاء هذا البرنامج في إطار الشراكة الأوروجزائرية التي دخلت حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر2005 بهدف رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة، وقد جاء برنامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية باسم: Euro-Développement PME/EDPME

برنامج ميدا عبارة عن برنامج للمساعدات المالية، يهدف إلى دعم و إصلاح الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية، يتميز هذا البرنامج بما يلي:[2]

- هو برنامج مشترك ما بين اللجنة الأوروبية و وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية،
- تقدر الميزانية المخصصة للبرنامج ب 62.9 مليون يورو، 57 مليون يورو ممولة من قبل الاتحاد الأوروبي، أما الحكومة الجزائرية فتمول 3.4 مليون يورو و المبلغ الباقي و المقدر ب 2.5 مليون يورو فتموله المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المستفيدة،
- حددت مدة البرنامج ب 05 سنوات بداية من شهر سبتمبر2002 و إلى غاية ديسمبر 2007،
- الفئة المستهدفة من المؤسسات في هذا البرنامج هي المؤسسات التي تتضمن 20 عامل فما أكثر،[3]
- يسير هذا البرنامج من طرف فريق مختلط من الخبراء الأوروبيين و الجزائريين.

[1] Commission Européenne, UGP, **Note d'information sur le programme MEDA d'appui aux PME/PMI**, journée d'information sur les programmes d'appui organisée par le Ministère de la PME/PMI, 29 avril 2002, ISGP.

[2] **Accord d'association entre l'Algérie et l'union européenne,** Op cit, p32.

[3] **Des résultats et une expérience à transmettre, Euro Développement Pme,** (le rapport finale du programme), Algérie- Décembre 2007, p 03.

2-1 أهداف البرنامج:

يتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية بهدف المساهمة أكثر في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر.[1]

أما الأهداف الثانوية للبرنامج فهي:[2]

- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دعم تطوير الأدوات والوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تغطية ضمانات صندوق الضمان.
- تعزيز قدرات جمعيات أرباب العمل والجمعيات الحرفية.

3-1 نتائج برنامج ميدا لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية:[3]

تمثلت النتائج المحققة من خلال هذا البرنامج منذ بدايته و إلى غاية نهايته (ديسمبر 2007) فيما يلي:

1- مرحلة التشخيص:

أ- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنخرطة في برنامج التأهيل:

تقدمت 685 مؤسسة صغيرة و متوسطة للانضمام للبرنامج، و يمثل هذا العدد نسبة 32 % من إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط في القطاع الصناعي و التي مثلت 2150 مؤسسة، وتعتبر هذه النسبة ضعيفة نوعا ما، ولقد تم الدخول الفعلي ل 445 مؤسسة ضمن إجراءات التأهيل بما يمثل نسبة 65% من إجمالي المؤسسات الراغبة في الدخول للبرنامج، أما 179 مؤسسة فقد تخلت عن البرنامج بعد قيامها بعملية التشخيص الأولي و هي تمثل نسبة 26 % من إجمالي المؤسسات المنخرطة في البرنامج، أما 61 مؤسسة الباقية فقد شخصت بصفة نهائية و اقتصرت على هذه المرحلة بما يعادل نسبة 9%، وبلغت

[1] Ibid, p03.

[2] **Accord d'association**.Op cit. p32.

[3] سهام عبد الكريم، **دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة و المتوسطة** ،أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03،(2013/2012) ، ص 122.

عمليات التشخيص 477 عملية، وتعود الأسباب الرئيسية لتخلي باقي المؤسسات عن المواصلة في إجراءات البرنامج إلى ما يلي:

– عدم رغبة أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المعنية بالتأهيل في مواصلة كامل مراحل برنامج التأهيل، نظرا لطول فترة الانجاز وعدم توفرهم على نظرة مستقبلية عن نتائج البرنامج (عدم القدرة على دراسة تقييم جدوى المشاريع المتعلقة ببرنامج التأهيل)؛

– عدم مرونة الهياكل الداخلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتجاوزها المراحل الأولى من برنامج التأهيل (ما قبل التشخيص و التشخيص النهائي)، حيث يفرض على المؤسسات المنخرطة دفع جزء من تكاليف التأهيل؛

– الصعوبات المالية التي تعاني منها معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، خاصة صعوبة المحافظة على التوازن المالي.

ب- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط:

توزعت هذه المؤسسات حسب قطاع النشاط كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول (6): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط الخاص بالمؤسسة	عدد المؤسسات المستفيدة من البرنامج	النسبة %
الصناعات الغذائية	129	28.98
الصناعات الكيميائية	80	17.97
مواد البناء و صناعة الزجاج	49	11.01
الصناعات الميكانيكية و التعدين	44	9.88
الاكترونيك و الكهرباء	36	8.08
النسيج و صناعة الألبسة	31	6.96
التعبئة و التغليف	27	6.06
صناعات متنوعة	18	4.04
الخشب و صناعة الأثاث	13	2.92
خدمات لها علاقة بالصناعة	13	2.92
صناعة الجلود و الأحذية	05	1.12
المجموع	445	100

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

Rapport finale: **Euro Développement PME, Programme d'appui au PME/PMI : des résultats et une expérience à transmettre**, Ministère de la PME et de l'Artisanat, Algérie, Décembre 2007, P29.

2- برنامج الاتحاد الأوروبي لدعم تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية (ميدا2) :

2-1 تقديم البرنامج:

جاء هذا البرنامج (ميدا2)، بعد الانتهاء من برنامج (ميدا 1)،و جاء إدراكا لأهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و رغبة في تعزيز الأهداف التي جاء بها البرنامج الأول (ميدا1)، كما أنه برنامج إضافي واستكمالي لمبادرة سياسات الدولة في تحسين تنافسية المؤسسات

الوطنية، وتحسين الجودة والظروف الملائمة لخلق مراكز تقنية في فروع النشاطات الاقتصادية، وكذا المساهمة بصفة إضافية في دفع وتيرة الاقتصاد الوطني .

جاء البرنامج في 03 مارس 2008 و هو ممتد إلى غاية 02 سبتمبر 2014 تحصل البرنامج على ميزانية إجمالية قدرت ب 44 مليون يورو(حيث تساهم المفوضية الأوروبية ب 40 مليون يورو بينما تساهم الجزائر ب04 مليون يورو)، ويرتكز على تحسين إنتاجية المؤسسات المتوسطة الجزائرية كأولوية قصد السماح لها بالتموقع بالسوق الداخلية والدولية أيضا[1]. إلا أنه تأخر الشروع في تطبيقه إلى غاية 05 ماي 2009 كما تضمن هذا البرنامج تدعيم مباشر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال مساعدتها و مرافقتها لتكثيف استعمال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، إلى جانب دعم الجودة و النوعية في إنتاجها من خلال إرساء نظام الجودة و القياسة على مستوى تلك المؤسسات.

كما سيستفيد من هذا البرنامج كل من :[2]

- وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار؛
- وزارة البريد و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال؛
- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة؛
- مختلف الوكالات و الهيئات التي تعمل تحت إشرافهم.

2-2 أهداف البرنامج:[3]

يمكننا تلخيص أهداف البرنامج في ثلاثة أهداف أساسية هي كما يلي :

- تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تسييرها؛

[1] Rapport sur la coopération union européenne-Algérie , **Appui aux PME/PMI et à la maitrise des technologies d'information et de communication (PMEII),** édition 2014,p20.

[2] Ibid,p 20.

[3] سهام عبد الكريم، **دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة و المتوسطة،** مرجع سبق ذكره، ص 172.

- التنسيق والمرافقة من طرف الجهات المعنية: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال؛
- تأسيس نظام للجودة على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3-2 نتائج البرنامج:[1]

خلال الفترة الأولى من انطلاق البرنامج فقد تم الشروع في تنفيذ التنظيمات و اللوجستيات وإتمام إجراءات العمل، وذلك بتدخل مجموعة من الخبراء للمساعدة والدعم التقني، إضافة إلى 50 خبيرا آخر من أجل تنفيذ إجراءات البرنامج و حتى سنة 2014 تمثلت أغلب النتائج فيما يلي:

- في حالة الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فقد استفادت 235 مؤسسة صغيرة و متوسطة من التشخيص الاستراتيجي و المخطط التأهيلي،

أما في إطار الدعم المؤسساتي من خلال إطلاق عمليات الخبرة في المجالات التالية :

- برنامج إنشاء المراكز التقنية الصناعية؛
- إطلاق مناقصة ب 5,10 مليون يورو لإنشاء مركز للخبرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إستراتيجية تطوير المناولة؛
- برنامج إستراتيجية الجزائر الالكترونية؛
- آليات التمويل وصناديق الضمان؛
- المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- جمعية المنتجين الجزائريين للمشروبات: فقد استفادت المؤسسات المصنعة المشروبات من تكوين لغرض اعتماد الايزو 17025 داخل مختبراتهم؛

[1] **Rapport sur la coopération union européenne-Algérie,**op,cit, p 21.

- الاتحاد الوطني للمتعاملين في الصيدلة: تم إعداد 20 نوعا من التكوين بالشراكة مع الاتحاد الوطني للمتعاملين في الصيدلة، و استفادت منها 22 مؤسسة تنشط في مجال المنتجات الصيدلانية حيث تم تكوين 245 إطار من هذه المؤسسات على يد خبراء برنامج ميدا02 ؛
- الاتحاد المهني لصناعة السيارات والميكانيك: فقد استفادت عشرات المؤسسات قطاع الميكانيك من دورات تدريبية في مجال التصنيع بالحاسب الآلي، و تسيير ورشات الإنتاج.

ما يميز هذا البرنامج مقارنة بغيره من البرامج السابقة، وما يلاحظ عليه هو أنه يركز على الدعم التقني والاستثمارات اللامادية أكثر من تركيزه على الدعم المادي والمالي، كما أنه بخلاف البرامج السابقة والتي تتوجه إليها المؤسسات بطلبات الانضمام، فإن هذا البرنامج قد تم فيه تحديد عينة من المؤسسات القادرة على الاستفادة بشكل دائم من الدعم المقدم منه، حتى يمكن ملاحظة نتائجه بوضوح، هذا كمرحلة أولى ليتم تعميمه على مؤسسات أخرى في مرحلة لاحقة، كما يستند هذا البرنامج على مقاربة شاملة ومفصلة لاحتياجات المؤسسات ودعمها على مواكبة التطورات في شتى المجالات، وتمكينها من التحكم باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، إضافة إلى دعم المحيط الذي تنشط فيه، ودعم الجودة على مستوى هذه المؤسسات .هذا ويبقى هذا البرنامج في مرحلته الأولى، إلا أنه يعتبر خطوة هامة نحو ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة، والنهوض بمستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وبناء مجتمع معلوماتي وبالتالي التوجه نحو إنجاح مشروع إستراتيجية الجزائر الالكترونية.

III برامج التعاون المبرمة في إطار الشراكة الأجنبية

بالموازاة مع البرامج الوطنية للوزارة المعنية و البرامج المبرمة في إطار الشراكة الأورو جزائرية فقد قامت وزارة الصناعة و المناجم بإقامة عدة علاقات، وتسطير برامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاستفادة من الخبرات الأجنبية والتعاون مع بعض الهيئات الدولية ونذكر منها ما يلي:

1- **التعاون الجزائري الإيطالي:**

حيث تم التوقيع بين وزير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية والوزير الإيطالي للنشاطات الإنتاجية في أفريل2002، من أجل إقامة علاقات بين رجال الأعمال الجزائريين ونظرائهم الإيطاليون، وكذا إنشاء مركز تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للجزائر بدعم من إيطاليا[1].

كما أنه يوجد خط قرض بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR والبنك الإيطالي بموجب القانون 2000/97 المؤرخ في 2000/01/13 يسمح البنك الايطالي بمنح قرض لبنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية بمبلغ 52.500.000.000 ليرة إيطالية (271.139.872) أورو وذلك بالشروط التالية [2] :

- مدة التمويل تتراوح بين 5 إلى 7 سنوات .
- يخص هذا القرض تمويل السلع والخدمات لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية .
- تكون عملية التسديد بالأورو .

ويهدف هذا الاتفاق إلى :

- الحيازة على التجهيزات الإيطالية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية .
- التحويل التكنولوجي والتكوين والمساعدة التقنية .

ويمول القرض 35 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ، سمحت بخلق 1000 منصب شغل . وقد استفاد من التمويل 10 مشاريع سنة 2002 و23 مشروع سنة 2003 و2 مشروع سنة 2004 وما يلاحظ عنها أن المشاريع متنوعة القطاعات الزراعية والصناعية ومنتشرة عبر مختلف ولايات الوطن، وتوزعت مناصب الشغل عبر القطاعات كما يلي :

- 456 منصب شغل للقطاع الصناعي .

[1] - قريشي يوسف، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**،أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر،2005،ص 73.

[2]- مديرية الصناعة والمناجم ، **تقرير حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجزائر 2002، ص 7 .

- 449 منصب شغل لقطاع الصناعة الزراعية .
- 93 منصب شغل للقطاع الزراعي .

2- **برنامج الهيئة الألمانية للتعاون التقني GTZ:**

يعتبر هذا المشروع بمثابة مشروع يخص مجال الاستشارة والتكوين حيث سجل ضمن برنامج التعاون الجزائري الألماني التقني والتكنولوجي ، ويهدف هذا المشروع أساسا إلى وضع شبكة مؤهلة للاستشارة ومجموعة من المكونين للمصالح المشرفة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ويهدف إلى تحقيق الأهداف التالية :

يتمثل الهدف الرئيسي للمشروع في تدعيم وتقوية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من أجل تحسين فرص استغلال الطاقات العمالية ومنافسة المنتج المستورد ودخول الأسواق الخارجية أما الأهداف المباشرة فتتمثل في:

* خلق إطار تكويني مؤهل من أجل الاستشارة والتكوين في مجال إدارة الأعمال والتسيير عبر كافة أنحاء التراب الوطني.

* دفع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للجوء إلى خدمات مراكز الدعم. ويخص مشروع إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نوعين من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [1]:

1 – المؤسسات المتوسطة الصناعية التي توظف (50 – 249)عامل والتي يتركز نشاطها على الصناعات التالية:

الصناعات الغذائية، الصناعات الحديدية، ميكانيك وكهرباء، الصناعات الكيماوية والصيدلانية، صناعة مواد البناء.

2 – المؤسسات المصغرة والصغيرة التي توظف (1 – 10 عامل) الشباب المؤسسون الجدد للمؤسسات والمستفيدين من إجراءات الدعم الخاصة بوكالتي L'ANSEJ ، L'ANDI [1].

[1]- وزارة المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة، برنامج تأهيل المؤسسات، جانفي 2002، ص 10 .

- تكوين مستشارين ومكونين بمراكز الدعم و التأطير.
- خلق إطار جيد للاستشارة مختصين في إدارة الأعمال في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- تكوين قاعدة حول الاستشارة.

بالإضافة إلى هذا المشروع هناك مشروع تعاون مع الطرف الألماني في إطار الشراكة والتعاون يقدر بـ 2.3 مليون دوتش مارك يخص ترقية نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.وامتد من 2003 إلى غاية 2006، واستمرار المفاوضات بشأن الاستفادة من البرامج التقنية الألمانية في العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعة التقليدية والترقية السياحية والفندقية إلى غير ذلك من الاستشارات الاقتصادية .

وبالنسبة لخدمات مركز الدعم للمؤسسات الصناعية المتوسطة يتم إعداد مجموعة من الآراء والتوصيات في ميدان تسيير الموارد البشرية والوظائف الحيوية والإدارة العامة والإنتاج والتسويق والتوزيع و الإدارة المالية .

كما أقامت هذه المراكز ملتقيات من أجل تأهيل قدرات التسيير لدى مسيري المؤسسة (200 ساعة من المحاضرات و9 أشهر من الملتقيات) فيما يخص تقنيات التسيير و التفكير الإستراتيجي وتطوير ثقافة التسيير.

وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمصغرة يتم تقديم دروس تكوينية في إنشاء المؤسسات بالنسبة للشباب المشرف على المشروع أو المؤسسة والمستفيدين من القروض المصغرة كما يتم متابعة مراكز إنشاء المؤسسات بإنشاء فرق مساعدة وتكوين مرشدين، وذلك عن طريق تكوين مستشارين في التسيير من خلال إنشاء مجموعات ذات كفاءة عالية في كل مركز دعم وإجراء تكوين قاعدي خاص بمهنة المستشار وتحسن الصناعة الصغيرة والمتوسطة .

3- التعاون مع البنك العالمي:[2] تم التعاون مع فرع البنك العالمي وهو الشركة المالية الدولية التي قامت بإعداد برنامج تقني بالتعاون مع برنامج "شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات" عن

---

[1]- محمد زيدان وإدريس رشيد ،**الهياكل الجديدة الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشلف، 17/18/أفريل 2006، ص12 .

[2]- غدير أحمد سليمة، كيحلي عائشة، **مرجع سبق ذكره**، ص 14 .

طريق برنامج واحد يعمل على وضع حيز التنفيذ " لبارومتر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها. وسيتدخل هذا البرنامج أيضا في إعداد دراسات اقتصادية لفروع النشاط. وهدف البرنامج هو الرفع من عرض ونوعية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تحسين الخدمات المصرفية مثل الاعتماد الإيجاري، وعقود تحويل الفواتير مع التكوين في الميدان، كما سيتم انطلاق مؤسسة في ميدان المالية المصغرة مع متعاملين أوروبيين.

4- **التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية :** تأسس هذا البنك في 16 ديسمبر 1973، بتوقيع 22 دولة من منظمة المؤتمر الإسلامي هدفه دعم التنمية الاقتصادية و التقدم الاجتماعي للدول الأعضاء، و بدأ العمل الفعلي للبنك في في20 أكتوبر 1975، و في إطار التعاون مع هذا البنك تم منح المساعدة المالية في إطار ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية ، و يهدف مشروع التعاون إلى :

- المساهمة في تقوية و تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- إدماج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني؛
- تحسين محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

5- برنامج تنمية وتطوير بورصات معالجة المعلومات:[1] في إطار المشروع الأورو متوسطي (EUMDIS) الذي يعد أكبر مشروع أنجز من طرف اللجنة الأوروبية من أجل تنمية المجتمع الدولي في مجال المعلومات، اقترحت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برنامجا يخص إنشاء بورصة أورو متوسطية للتعاون ومعالجة المعلومات (Une Bourse de sous Traitement) ضمن إطار التعاون الأورو متوسطي بهدف ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص توفير وتبادل المعطيات ذات الطابع الاقتصادي في إطار تدعيم التعاون الاقتصادي بين بلدان البحر الأبيض المتوسط.

[1] دادن عبد الغني، غربي هشام ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: من المرافقة الدولية إلى المرافقة الوطنية**، الملتقى الوطني حول :إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، ص 11.

هذه البورصة من شأنها أن تتقدم على شكل موقع على شبكة الانترنيت يحتوي على جميع المعلومات الاقتصادية الخاصة بوضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل دولة من دول البحر الأبيض المتوسط.

في إطار البرنامج تم إنشاء 04 بورصات لمعالجة المعلومات على مستوى التراب الوطني (شرق، غرب، وسط ، جنوب) مهمتها توفير المعلومات اللازمة حول وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه الجهات من الوطن بموجب اتفاقية التعاون المبرمة بين الجزائر واللجنة الأوروبية حتى تستفيد كامل بلدان البحر الأبيض المتوسط من مشروع هذا البرنامج (EUMEDIS) .

وقد تم إنشاء هذه البورصات على شكل تعاونيات طبقا لما نص عليه القانون رقم 90 – 31 الصادر في 4 ديسمبر1990، تمثل بورصات معالجة المعطيات والتعاون (BSTP) فضاءات وسيطية للمعلومات ومؤشرا هاما لتنمية نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي المهام التالية:

- إحصاء الطاقة الحقيقية للمؤسسات الجزائرية للمناولة، وإجراء العلاقات بين العروض طلبات المناولة والإشراك على المستوى الوطني والدولي .
- تشجيع الاستعمال الأمثل للقدرات الإنتاجية التي تمتاز بها الصناعات الموجودة حاليا والتي سيتم إنشاءها .
- معاينة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوعية مختلف المتعاملين الاقتصاديين.
- إحصاء الصناعات المتوفرة.
- تكوين بنك للمعلومات الاقتصادية من خلال معالجة مختلف المعلومات المتحصل عليها من عند المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.
- التعامل مع العرض والطلب الوطني والدولي في مجال معالجة المعلومات والتعاون. وهذا من أجل تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تجاوز مشاكلها، بواسطة تسيير تكنولوجي عال المستوى وبتكاليف مسيطر عليها .

6- **التعاون الجزائري الكندي:** في إطار صندوق تطوير القطاع الخاص، تم تخصيص غلاف مالي[1] قدره 10 ملايين دولار كندي من طرف هذا الشريك من أجل تسهيل التعرف المتبادل على القطاعات الخاصة الجزائرية والكندية، دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بتمكينه من الحصول على المهارة والخبرة الكندية من أجل تحسين إنتاجه.

تشجيع عملية تخفيف العراقيل التي تعترض توسيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وهكذا فمنذ وضع هذا الغلاف المالي فقد تم تجسيد 72 عملية:

- **60 عملية**: خصت المؤسسات في كل القطاعات لاكتساب الخبرة والمساعدة التقنية والتكوين وكذا الاستشارات في مجال التنظيم والتسيير مع التركيز أكثر على قطاع الصناعات الغذائية.

- **10 عمليات:** خصت المؤسسات العمومية التي لها علاقة مباشرة مع القطاع المالي والاقتصادي كلجنة مراقبة أعمال البورصة ووكالة ترقية ودعم الاستثمارات ومتابعتها وبورصة التنمية والشراكة.

- **02 عملية** : خصت علاقات العمل للمقاولين الاقتصاديين لكلى البلدين.

إضافة إلى ذلك هناك العديد من برامج التعاون الثنائي وخاصة مع البلدان التي تكتسب خبرة واسعة ووفيرة في ميدان تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تسعى الوزارة في هذا الميدان إلى اكتساب كل الخبرات الضرورية لوضع البرامج المواتية اعتمادا على التجارب الرائدة في ميدان تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الخاتمة:

لقد سعت الدولة الجزائرية إلى تطوير نسيجها الاقتصادي، من خلال ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والاهتمام به،و محاولة تطويره، هذا من خلال تبنيها لبرامج

[1] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : **تقرير حول وضعية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، جويلية 1998، ص9 .

تأهيلية وطنية و أخرى مبرمة في إطار الشراكة الأجنبية، الأمر الذي ساهم في زيادة نسبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و هذا ما ينعكس بالإيجاب على الاقتصاد الوطني، و هذا من خلال مساهمتها في خلق مناصب شغل إضافية و بالتالي إمكانية القضاء على آفة البطالة، إمكانية التصدير وهو ما سوف يعود على الاقتصاد الوطني بالإيجاب، و هذا ما ينفي لنا صحة الفرضية الأولى.

يجب على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحسين تنافسيتها و الاستفادة قدر المستطاع من برامج التأهيل المتاحة لها، فالدولة الجزائرية تسعى لتشجيع و النهوض بهذا القطاع الحساس و الحيوي لغرض اقتحام الأسواق الدولية و امتلاك حصص سوقية فيها تمكنها من تحسين ميزانها التجاري و التقليل من التبعية للمحروقات وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

في الإطار الوطني نلاحظ أن النتائج المتحصل عليها تبرر أن عمليات التأهيل لم تتقدم بشكل قوي وذلك لبعض العراقيل والشروط التي حالت دون ذلك، كالشروط الواجب توفرها في المؤسسة للاستفادة من برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية، أما فيما يخص البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فإنه وحتى تاريخ 2016/06/30 تبين النتائج تطوره، و استجابة العديد من المؤسسات له و الاستفادة منه الأمر الذي يعود بالإيجاب عليها و على الاقتصاد الوطني، كما النتائج المتوصل إليها من جراء تطبيق برامج التأهيل المبرمة في إطار الشراكة الأجنبية لم تكن مثلما خطط لها، خاصة البرنامج الأورو جزائري لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وهذا راجع لعدة أسباب ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في ذلك، منها تهرب مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن تطبيق هذه البرامج، بالإضافة لقلة خبرة المؤسسات و الهيئات الحكومية، في التعامل مع مثل هذه المؤسسات مما حتم على الجزائر إطلاق برنامج للتأهيل خاص بها.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- ابتسام بوشريط ، **آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير 2010/2009

- مياسي اكرام، **الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر**، دار هومة للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر،2011 .
- منى مسغوني، **نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الباحث، عدد 10، جامعة، قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر 2011.
- عروب رتيبة، ربحي كريمة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية. يومي 17و18 أفريل2006.
- سهام عبد الكريم، **دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة و المتوسطة**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03،(2013/2012).
- قريشي يوسف، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر،2005.
- مديرية الصناعة والمناجم، **تقرير حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجزائر 2002.
- وزارة المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة، برنامج تأهيل المؤسسات، جانفي 2002.
- محمد زيدان وإدريس رشيد، **الهياكل الجديدة الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشلف، 18/17/أفريل 2006.
- يوسف حميدي، **مستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل العولمة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر2008.
- دادن عبد الغني، غربي هشام، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: من المرافقة الدولية إلى المرافقة الوطنية**، الملتقى الوطني حول :إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **تقرير حول وضعية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، جويلية 1998.

المراجع باللغة الفرنسية:

- Document MIR, Publier dans L'hebdomadaire LIBERTE ECONOMIQUE,N°215 Du 19 au 25 mars 2003.
- ANDPME, **Programme National de Mise à Niveau des Petites et Moyenne Entreprise : présentation du programme**.

- Manuel Des Procédures, **nouveau dispositif, Fonds de Promotion de la Compétitivité Industrielle**, Ministère de l'Industrie.
- Etat des lieux et perspectives des mise a niveau des entreprises industrielles, Ministère de l'industrie et de la promotion des investissements, Algérie, juin 2011.
- **Accord d'association entre l'Algérie et l'Union Européenne (ce que vous devez savoir),** Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, Algérie, octobre 2005.
- **Etude de faisabilité du prigramme national de mise a niveau de la PME**.
- Agence nationale de développement de la PME**, programme national de Mise à Niveau des petites et moyennes entreprises : présentation du programme**.
- Ministère dr la petite et moyenne Entreprise et de l'artisanat, Alger, Avril 2006, date de consultation 12/03/2013.
- Agence Nationale de Développement des Petite et Moyenne Entreprise, ATOUSPME**, présentation et plan D'action de l'ANDPME,** juin 2016
- Commission Européenne, UGP, **Note d'information sur le programme MEDA d'appui aux PME/PMI**, journée d'information sur les programmes d'appui organisée par le Ministère de la PME/PMI, 29 avril 2002, ISGP.
- **Des résultats et une expérience à transmettre, Euro Développement Pme,** (le rapport finale du programme), Algérie- Décembre 2007.
- Mustapha Benbada**, la Mise à Niveau des PME/PMI**, Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de l'Artisanat, Novembre 2006.
- Rapport finale: **Euro Développement PME, Programme d'appui au PME/PMI : des résultats et une expérience à transmettre**, Ministère de la PME et de l'Artisanat, Algérie, Décembre 2007.
- Rapport sur la coopération union européenne-Algérie , **Appui aux PME/PMI et à la maitrise des technologies d'information et de communication (PMEII),** édition 2014.